

لكن على هذا القبل لا يتم على القول بجواز عطف الخبر على الاستثناء وانما  
 العطف على الخبر في خبره وهذا قول في معنى الجمع بوجه مطلقا توف  
 انما عطف ان نستطيع خبره بعد ان وان وان ان قد مستباح وكذا  
 لا يتم على ان العطف على محل الاسم هذا وقد نرى في الخبر ان الاستثناء  
 استثناء اخبار وقد يتوقف فيه فخاص في رتبة صحتها بمعنى خبرها  
 ما خبره ورتبة الادب مع نقل قوله احسن لعظم انما نبتة استثناء  
 خبره السابق صحيح ان قوله مستوفى وقوله هو من قول  
 الهمع واجزاء الرفع الفرعي يبتدئ وخبرها خبر موصولة وقد ينصرف  
 اليه كونه **و** وخففت اذا انصرف ان لا يكون الخبر هي ما  
 وانما يكون خبره صفة لخواص الاسم ويستثنى كالمعنى لا بد وانما  
 تدخل على الاسم لا يتوقف معه ان ان فاقية بقدر من خبره  
 فقول الخبر انما قول هنا ويصل فيما اذا كفت بما في خبره من ان  
 في الموضوعين قوله الاحتصا عن باله لان المراد هنا ان التركيب  
 لانه يفظ اجبي زيد وهو كونه هنا فانه يفتقد من الخبر  
 ما ذكرناه وبها اسم قائم وبها فعل في الامة انما وجب له في  
 ولا يتكبر الاعمى وان اسمها خبر البتة وانما العطفية خبرها  
 قاله كذا **ح** قوله كل ما في اي خبره تخفيفا بغير ما عطف  
 قوله الاستشهاد وله شاهد في انما عطفها فية وبها معنى ال  
 واحر على تخفيف كل مستأد والهم لاهم الابد وقيل بانه في جميع  
 خبره ويجمع وبه بنية في المعنى ويراد من عطفها ان جميع مبتدأ  
 فان صحفها وبها خبرها وانما خبرها وهذا اول ما يورد في ال  
 من وجوب له الابد على خبر مستأد والاسم على خبرها انما  
 انما خبرها في الخبر والاسم على خبرها مستأد انما خبرها  
 بعبارة لا بد على هذا المعنى كل وفيه انما بعبارة مجموع وانما خبرها في  
 على تخفيف ايها في قراءة الاستشهاد وله شاهد في ما ورد في

Copyrighted material